

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تمحیصٌ في مقالة السيد الخوئي حول قضاء الحائض

لقد أسلفنا بأنَّ الحائضَ لو ظهرت قبيلَ نهايةِ الوقتِ بحيثِ لو تيممتْ لأدركَتِ الركعةَ - لأجلِ ضيقِ الوقتِ لا لفقدِ الماءِ أو المرضِ. بينما لو توضّأتْ لما أدركَتها إطلاقاً، فعندهُ قد أوجبَ المشهور بـ «مَرافقَةِ السيدِ الخوئيِّ» أيضاً: إدراكَ الركعةِ بالتيَّمِ حيثُ يرى تماميَّةَ التَّيَّمِ حتى لأجلِ ضيقِ الوقتِ فإنَّها قادرَةٌ على الركعةِ وبالتالي ستَدرجُ ضمنَ القاعدةِ - من أدركَ - ويتوجَّبُ الأداءُ إِذ الصلاةِ لا تُتركُ بحالٍ، إِلا أنَّ العُجَابَ من السيدِ الخوئيِّ إِذ قد أوجبَ الأداءَ دونَ القضاءِ بحيثِ لو هبَّتِ الحائضُ مقدماتِ الصلاةِ - مع إمكانيةِ التَّيَّمِ - ولكنَ قد انقضىَ أَمْدُ الأداءِ لِما لزَمهَا القضاءُ، ثُمَّ قالَ بِأَنَّ هذهِ المسألةَ تُمثِّلَ عدمَ التَّلَازِمِ بينَ الأداءِ وقضاءِ التَّكَلُّلِ على الروايةِ الآتيةِ، وإليكَ الانْ نصَّ بياناتهِ: [1]

«وَالْعَدْدُ فِيهَا صَحِيحَةُ عُبَيْدِ بْنِ زِرَارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ: أَيْمَانًا امْرَأَةٌ رَأَتِ الطُّهُورَ وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تَغْتَسِلَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَفَرَطَتْ فِيهَا حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتَ صَلَاةٍ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهَا قَضَاءٌ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَطَتْ فِيهَا، وَإِنْ رَأَتِ الطُّهُورَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ فَقَامَتْ فِي تَهِيَّةِ ذَلِكَ (الظَّهَارَةِ) فَجَازَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَدَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى (بِسَبِيلِ ضيقِ الْوَقْتِ) فَلِيُسَعِّهَا قَضَاءٌ وَتَصْلِيَ الصَّلَاةِ الَّتِي دَخَلَ وَقْتَهَا» [2]

وَهِيَ كَمَا تَرَى صَرِيقَةٌ فِي أَنَّ الْمَدَارَ فِي وجوبِ القَضَاءِ عَلَى الْحَائِضِ أَنْ تَكُونَ طَاهِرَةً فِي وَقْتِ تَمْكِنَ فِيهِ مِنَ الْاغْتِسَالِ، فَإِذَا تَمْكَنَتْ مِنْهُ وَلَمْ تَغْتَسِلْ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ قَضَتِ صَلَاتَهَا، وَإِذَا لَمْ تَمْكِنْ مِنَ الْاغْتِسَالِ (الْمَائِيَّ) فَلَا يَجُبُ عَلَيْهَا القَضَاءُ، وَحِيثُ أَنَّ الْحَائِضَ فِي مَفْرُوضِ الْمَقَامِ ظَهَرَتِ فِي وَقْتِ لَا تَمْكِنُ فِيهِ مِنَ الْاغْتِسَالِ (إِذْ قَدْ طَرِيَّهَا ضيقُ الْوَقْتِ فَلَمْ تَمْكِنْ لِلنَّارِ أَوْ فَدَادِ الْمَاءِ) فَلَوْ عَصَتْ وَتَرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ التَّيَّمِ فَضْلًا عَمَّا إِذَا لَمْ تَأْتِ بِالصَّلَاةِ لِعَذْرٍ وَنَسْيَانٍ لَمْ يَجُبْ عَلَيْهَا القَضَاءُ بِمَقْتضَى هَذِهِ الصَّرِيقَةِ. فَعَدْمُ وجوبِ القَضَاءِ هُوَ فِي مُورِّدِ ضيقِ الْوَقْتِ فَقْطًا لَا فِي فَدَادِ الْمَاءِ أَوْ الْمَرْضِ إِذْ هُنَاكَ يَجُبُ القَضَاءِ

(فَرَبَّ قَائِلٍ يَعْتَرِضُ عَلَى السَّيِّدِ بِأَنَّهُ لَا قَضَاءَ حَتَّى فِي الْمَرْضِ أَوْ فَدَادِ الْمَاءِ أَيْضًا إِذْ مَعيَارُكُمْ هُوَ انسِلَابِ التَّمْكِنِ مِنَ الْغُسْلِ، فَفِي هَذِينِ الْعَتَصَرِيْنِ أَيْضًا قَدْ عَجَزَتِ الْحَائِضُ عَنِ الْاغْتِسَالِ، فَلَمَّا زَانَ الْوَقْتُ قَضَاهُمُوا فِيهِمَا أَيْضًا، وَقَدْ أَجَابَ السَّيِّدُ قَائِلًا: «نَعَمْ، إِنَّ مُورِّدَهَا بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «فَفَرَطَتْ فِيهَا» وَقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «فَقَامَتْ فِي تَهِيَّةِ ذَلِكَ فَجَازَ الْوَقْتُ» إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَتْمِكِنَةً مِنَ الْاغْتِسَالِ إِلَّا أَنَّهَا فَرَطَتْ وَلَمْ تَغْتَسِلْ، أَوْ أَنَّهَا قَامَتْ لِتَغْتَسِلَ وَهِيَ مَقْدِمَاتِ الْغُسْلِ وَلَكِنَ الْوَقْتُ لَمْ يَسْعِهَا فَجَازَ وَقْتُ الصَّلَاةِ (إِذْنَ فَعْجَزُهَا بَعْدَ عَنِ ضيقِ الْوَقْتِ فَحَسِبَ وَفَقًا لِمُورِدِ الْرَوَايَةِ) لَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَتْمِكِنَةً مِنَ الْاغْتِسَالِ لِمَرْضِ أَوْ لِفَقْدَانِ الْمَاءِ (لأنَّهُمَا لِيُسَا مُورِّدَ الْرَوَايَةِ أَسَاسًا وَلِهَذَا فَتَحَتَّ الْقَضَاءُ فِيهِمَا وَفَقًا لِعُمُومَاتِ الْقَضَاءِ) وَعَلَيْهِ فَتَخَصُّ الصَّرِيقَةُ (النَّافِيَّةُ لِلْقَضَاءِ) بِمَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَأْمُورَةً بِالْتَّيَّمِ لِضيقِ الْوَقْتِ بِأَنَّ كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى الْاغْتِسَالِ فِي نَفْسِهَا وَلَكِنَ الْوَقْتُ لَمْ يَسْعِهَا لَا أَنَّهَا لَمْ تَمْكِنْ مِنَ الْاغْتِسَالِ لِمَرْضِ وَنَحْوِهِ.

وَالحاصلُ أَنَّ انعدَامَ الْقَضَاءِ يُخْصِّ الْمُورِدَ الَّذِي قَامَتْ وَهِيَاتُهُ لَمْ تُدْرِكِ الصَّلَاةَ لِضيقِ الْوَقْتِ، فَلَا قَضَاءَ بِحِيثِ إِنَّ هَذِهِ الْرَوَايَةَ تُعَدُّ حَاكِمَةً عَلَى أَدْلَةِ الْقَضَاءِ بِأَنَّهُ لَوْ نَشَأَ الْفَوْتُ مِنْ ضيقِ الْوَقْتِ لَأَنَّهَا مِنْ مَصَادِيقِ قَاعِدَةِ الْغَلْبَةِ إِذْ قَدْ سُلِّبَ اخْتِيَارُهَا لِلَّأَدَاءِ

فلا قضاءً أيضاً، نعم تسبب العجزُ عن توفير المقدمات بسبب المرض أو فقد الماء فيجب القضاء للعمومات، ثم يكمل السيد حواره قائلاً:

و من هنا يختص الحكم بعدم وجوب القضاء على تقدير عدم الإتيان بالصلوة مع الطهارة في وقتها بما إذا لم تتمكن المرأة من الاغتسال لضيق الوقت، وأما إذا لم تتمكن من الاغتسال لمرض و نحوه فنركت الصلاة مع التيمم فهي مكلفة بالقضاء بمقتضى الأخبار العامة والروايات الواردة في خصوص المقام (باب القضاء) لأنها فرطت في صلاتها وقد فاتتها الفريضة والوظيفة فيجب القضاء عليها، وفوت الفريضة والوظيفة وإن كان متحققاً في صورة عدم التمكن من الاغتسال لضيق الوقت أيضاً، إلا أن الصحيح مخصوصة لما دلّ على وجوب القضاء مع الفوت في خصوص المقام.

و هذه الصورة من أحد الموارد التي يجب فيها الأداء و لا يجب فيها القضاء، سواء تركت الصلاة مع الطّهور عصياناً أم لعذر كنسيان و نحوه، و يؤيد ذلك الصحيحـة ما رواه عبد الله الحـلي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في المرأة تقوم في وقت الصلاة فلا تقضـي ظهـرها حتـى تفوتـها الصـلاة و يخرجـ الـوقت أـتقـضـي الصـلاة الـتي فـاتـتها؟ قال (عليـه السلام)ـ إنـ كانتـ توـانـتـ قـضـتهاـ، وـ إنـ كانتـ دائـبةـ فيـ غـسلـهاـ فـلاـ تقـضـيـ» [3] وـ الـوجهـ فيـ جـعلـهاـ مـؤـيـدةـ أنـهاـ مـروـيـةـ بـطـرـيقـ الشـيـخـ إـلـىـ اـبـنـ فـضـالـ، وـ قدـ عـرـفـتـ المـنـاقـشـةـ فيـ طـرـيقـهـ إـلـيـهـ»

ونعرض على السيد -لأنه قد حصر الصيحة بعنصر الاغتسال دون سائر الطهارات كالماء أو التيم-

وثانياً: إنَّ المحور الرئيسيَّ في وجوب القضاء و عدمه هو عنوانُ التفريط و عدم التفريط وفقاً لظاهر هذه الصحِحة أياضًا - فليس الضابط هو ضيق الوقت و عدمه كما زعمه السيد الخوئي لكي يُخصَّ الاغتسال بالغسل المائي و ضيق الوقت - و مما يُحکم ذاك المحور أنَّ الرواية قد عبرت بالتهاؤن و التفريط بحيث إنَّ الرواية قد فسَّرت لنا -بالحكومة التضييقية- معنى الفوت المستوجب للقضاء: فلو فرَّطت فيصدق الفوت فعليها القضاء، ولكن لو أسرعْت و بادرت إلى توفير الطهارة بلا كسلٍ فلا فوت و لا قضاء، كما دلت عليه موقنة الحلبي أياضًا، إذن فالميزانُ في وجوب القضاء هو التقويت لا محض الفوت، ونظير هذه الحكومة قد أسلفناها ضمن قاعدة الغلبة حيث إنَّ روایاتها قد حكمت على أدلة القضاة مفسَّرةً معنى الفوت المستوجب للقضاء، بحيث لو انتسبَ الفوت إلى غلبة الله تعالى سالباً اختيارَ المكلَّف بأكمله فالله هو الأولى و المعين بتعذيرِ.

ولهذا قد سارت هذه الصالحة مساراً قاعدة الغلبة، فإنها تُعد حاكمةً على أدلة القضاء مفسّرةً لمفهوم الفوت بأنّ القضاء يتوجّب في الفوت التفريطي لا مجرد الفوت، وبالتالي، لو بادر المكلّف نحو المقدمات بلا بطالةٍ ورغم ذلك لم يُدرك الصلاةَ فلا قضاء عليه إذ ضيقُ الوقت من حصر قاعدة الغلبة فإنه مسلوب الاختيار حين الأداء، ولم يصدق الفوت التفريطي، أيضاً.

وعلى امتداده لو أمكنَ الحائضَ أن تَتَطَهَّرْ بإحدى الطهارتين لِتَوَجَّبُ الأداء لأنها قادرَةٌ على المبادرة و الامتثال، بينما لو فقدتِ الطهارتين إطلاقاً فلا أداء و لا قضاء أساساً نظراً لقاعدة الغلبة، و لا غرو في استنتماجنا لهذا الناتج إذ الإمام الصادق عليه السلام قد صرَّح -حول قاعدة الغلبة- بأن هذا من الأبواب التي يُفتح منها ألف باب، وكذا قد صرَّح: لا أخبرك بشيءٍ يجمع لك هذه الأشياء كلَّ ما غلب الله فالله أولى بالعذر، بل نترقَّى لِنقولَ بأن القاعدة تُعد حاكمةً على دليل: الصلاة لا تُترك بحال، إذ لو

افتضنا أنه من نمط الروايات أولاً، لأجينا عنه بأنّ المغلوب قد سُلِّبَ منه الاختيار بالكامل وقد عذره الشارع عن القضاء فلا يَصُدُّ على المغلوب بأنه قد تركَ الصلاةَ كي يؤمنَ المغلوبُ بأنَّ الصلاةَ لا تُتركُ بحال، بل القاعدة قد فسّرت و ضيقَت من نطاقِ معنى "الحال".

[1] موسوعة الإمام الخوئي، ج 7، ص: 448 و 449

[2] الوسائل 2: 361 / أبواب الحيض ب 49 ح 1.

[3] الوسائل 2: 364 / أبواب الحيض ب 49 ح 8.